أطباء من ٨ دول عربية وأجنبية في «عيون» دمشق

وزير الصحة: ١٠٠ ألف خدمة عينية منها ١١ ألف عملية جراحية خلال عام

وزير التعليم لـ«الوطن»: عيادات تخصصية تقدم الخدمات التشخيصية والعلاجية للمواطنين

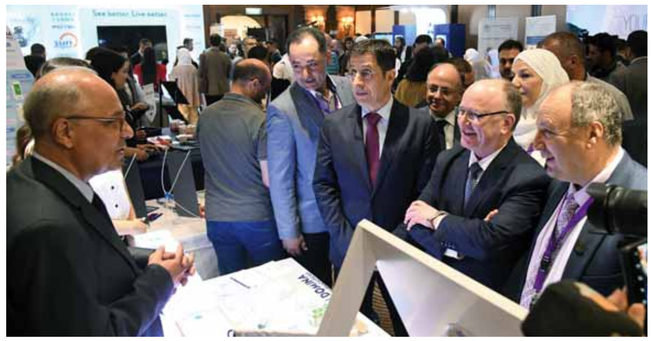

| فادي بك الشريف

بيّن وزير الصحة حسن الغباش تقديم ٢١ ألف خدمة «عينية» خلال الربع الأول من العام الجاري، مؤكداً أنه يوجد في العالم ما لا يقل عن ٢,٢ مليار شخص مصابين بحالات ضعف البصر أو العمى، منها أكثر من مليار حالة كان من الممكن تلافيها أو أنها لم تعالج بعد.

وأوضح الغباش خلال المؤتمر السنوي لـ٤١ للجمعية السورية لأطباء العين في فندق الشيراتون بدمشق والذي يشارك فيه أطباء اختصاصيين من ٨ دول عربية وأجنبية، أن الوزارة تولي كل الاهتمام برعاية المؤتمرات والتظاهرات العلمية لتكون وسيلة للتواصل وتضافر الجهود، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً لتبادل الخبرات والمعلومات والأفكار والتعرف على الجديد في طب العيون من حيث البحوث الحديثة وتطور أساليب الممارسة بما يصب في تعزيز الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين.

ولفت إلى أن المؤتمر يأتي بهدف تطوير الخبرات والارتقاء إلى المستويات العالمية في تشخيص وتدبير الأمراض العينية المختلفة.

وحسب وزير الصحة بلغ عدد الخدمات العينية المقدمة بشكل مجاني أو شبه مجاني في العام الماضي ما يقرب من الـ١٠٠ ألف، منها أكثر من ١١ ألف عملية جراحية وذلك عبر ٢٩ مشفى، ٣ منها تخصصية في دمشق وحمص وحلب، إضافة إلى تقديم العديد من المراكز الصحية للخدمات المتعلقة بطب العيون.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن المؤتمر ذو أهمية علمية ومهنية بمشاركة أطباء اختصاصيين من وزارة الصحة والتعليم العالي إضافة إلى مشاركة أطباء اختصاصيين من دول عربية وأجنبية صديقة، حيث يتم عرض أوراق عمل بحثية تخص العين وأمراضها، والاطلاع على أحدث ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.

وأشار إلى أن المؤتمر يتيح الفرصة لتبادل الخبرات والمعارف بين الباحثين كما يستفيد منه طلاب الدراسات العليا، علماً أن هناك عيادات عينية تخصصية في عدد من المشافي الجامعية تقدم الخدمات التشخيصية والعلاجية للمواطنين.

وقال الوزير: يعول على المؤتمر في الخروج بتوصيات ومقترحات مهمة تخدم اختصاص أطباء العين والقطاع الصحي.

من جانبه أشار رئيس الجمعية السورية لأطباء العين الدكتور أنس الجرد إلى أن المؤتمر يستمر لغاية الـ٣ من الشهر الجاري بمشاركة عدد كبير من الاختصاصيين في طب العيون وجراحتها، إضافة إلى مشاركات خارجية من مصر ولبنان واليمن وباكستان والكويت وروسيا وبريطانيا والبرازيل، منها عبر الإنترنت.

هذا وتطرق الاختصاصي في أمراض العين وجراحتها رامز الطواشي في محاضرته إلى الاختلاطات التي يمكن أن تحدث بعد زراعة القرنية، لافتاً إلى أن سورية تحقق نسب نجاح مرتفعة في هذا المجال، والأطباء يمتلكون خبرات كبيرة في هذا المجال، ويحققون نتائج توازي النتائج العالمية، أما الاختصاصي نورس الحلبي فتحدث عن دور علم المناعة في الحفاظ على توازن الميكرو بيوم العيني ومنع العدوى والالتهابات.

وأشارت الاستشارية والأستاذ المساعد لالتهاب القزحي في جامعة الإسكندرية الدكتورة إيمان عبد اللطيف إلى أن التهاب القزح من الأمراض الخطيرة التي إذا حصل فيها خطأ في التشخيص أو العلاج يؤدي إلى فقدان النظر، لذلك من المهم الاطلاع على مستجدات هذا المرض وطرق تدابيره والتعرف على خطورة التأخر في العلاج، مبينة أهمية المؤتمر لكونه يظهر التقدم العلمي وتبادل الخبرات الطبية.

ويرافق المؤتمر معرض طبي يتضمن أحدث الأجهزة والتقنيات الطبية المتعلقة بأمراض العين وجراحتها، إضافة إلى منتجات عدد من شركات الصناعات الدوائية.

تكريم عمال الأفران في السويداء

اتحاد عمال السويداء: إيقاف نظام الحوافز من دون مبررات ألحق ظلماً بعمال الأفران

| السويداء- عبير صيموعة

بالتعاون مع المجتمع المحلي وبمناسبة عيد العمال كرم فرع المخابز في السويداء ١٠٠ عامل من عمال المخابز في صالة المخبز الآلي الأول بالمدينة.

وأشار رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية في اتحاد عمال السويداء إسماعيل عريج إلى أن التكريم جاء بمنزلة دعم وتحفيز لعمال الأفران الذين يعانون من عدم الإنصاف بالمجمل نتيجة تدني الأجور والرواتب مقارنة مع الجهود المبذولة وطبيعة العمل وخاصة لأصحاب العقود منهم وغير المثبتين الذين لا يشعرون بالاستقرار نتيجة إمكانية التخلي عنهم في حال تحويل المخبز إلى نظام الإشراف نتيجة العمالة الفائضة ضمنه.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف عريج: يضاف إليها معاناة العمال من جراء إيقاف نظام الحوافز من دون مبررات منطقية وحرمانهم من تلك الحوافز التي تضمن استمرارية عملهم وتقدير جهودهم نتيجة ساعات العمل الطويلة، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل المتزامنة مع عدم تأمين النقل الجماعي لهم الذي كان سبباً في ازدياد عدد الاستقالات لذهاب نصف الراتب كأجور نقل.

وأكد أن مطالب العمال مكررة في كل المؤتمرات العمالية واللقاءات لكنها لم تر النور حتى تاريخه، لافتاً إلى أنه للحفاظ على مقومات الصمود في العمل يجب توفير شروط العمل الصحيحة للعمال والسعي إلى تثبيت عقود العمل السنوية لعمال الأفران مع السعي إلى زيادة الرواتب وإلا فإن قطاع الإنتاج مهدد بفقدان الأيدي العاملة الذي سيؤدي بالضرورة إلى توقف عجلة الإنتاج.

بدوره رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أكد لـ«الوطن» أن قرار التريث بنظام الحوافز ألحق ضرراً وظلماً لعمال المخابز الآلية وجميع العاملين في كل القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية وأدى إلى زيادة أعداد الاستقالات وتسرب العمالة من القطاع العام إلى القطاع الخاص لارتفاع رواتبه، مؤكداً أنه كان من المفترض الاستمرار بنظام الحوافز المعمول به ريثما يتم العمل وفق قانون الحوافز الجديد.

ولفت أيوب إلى وجود كثير من الإجراءات التي يجب العمل عليها والتي من شأنها الحد من عدد الاستقالات والتسرب، وخاصة ضمن قطاع المخابز والمياه وهي تثبيت العمال المؤقتين القائمين على رأس عملهم وتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها وتحقيق مردود اقتصادي جيد للعائلة، علماً أن القنيطرة تفتقر إلى أي مشاريع استثمارية أو مصانع ومعامل والاعتماد الوحيد للأهالي على الوظيفة والزراعة بشقيها النباتي والحيواني.

من جانبه عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة محمد صالح دياب ضم صوته إلى صوت الفلاحين بضرورة عدم الالتزام بالترخيص الزراعي للزراعات الصيفية واتخاذ كل الإجراءات الضرورية بما يسهم في زيادة الإنتاجية واستثمار كل شبر من الأراضي القابلة للزراعة وسبل زيادة الدعم للمزارعين.

وأشار دياب إلى ضرورة تعاون كل المعنيين في القطاع الزراعي لدعم الفلاح وتيسير أموره، مطالباً الجمعيات الفلاحية بتفعيل دورها وتحمل مسؤولياتها تجاه إنصاف الفلاح وخدمته وتوفير مستلزمات العملية الزراعية.

كما أكد ضرورة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية للموسم الزراعي الحالي وتقديم الدعم للفلاحين لجهة تأمين مخصصات القطاع الزراعي من المشتقات النفطية والبذار والأسمدة والتوسع في المساحات المزروعة والتنوع فيها وإدخال زراعات جديدة تتلاءم مع طبيعة المحافظة ومناخها وتعطي إنتاجاً وإنتاجية أفضل لتغطية احتياجات المحافظة من المنتجات الزراعية وتحقق عائداً أفضل للفلاحين.

هدفنا إيصال طالب متعلم إلى الجامعة وليس فقط ناجحاً

وزير التربية لـ«الوطن»: بدأنا بإدخال الأسئلة المؤتمتة على الصفوف الانتقالية

دراسة لاستقطاب العشرة الأوائل من خريجي الجامعات إلى الوزارة من دون مسابقة

| محمد منار حميجو

أكد وزير التربية محمد عامر المارديني أنه تم البدء بإدخال أتمتة الامتحانات على الصفوف الانتقالية، وأنه تم الطلب من المدارس في البدء في ذلك، كما أنه سوف يتم إجراء دورات تدريبية خلال الصيف القادم، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق مع مجموعة من المنظمات ومنها «اليونيسيف» للمساعدة في إعداد دورات لتدريب الأساتذة على الأسئلة المؤتمتة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المارديني أن الوزارة تعمل ضمن حملة كاملة لإدخال ثقافة الامتحانات المؤتمتة لكل الصفوف، مشيراً إلى أهمية إدخال الأتمتة في العملية الامتحانية، وخصوصاً أن الأسئلة التي سيتم وضعها تحاكي الكفايات العقلية التي لها علاقة بالتذكر والتحليل وحتى إن بعض هذه الأسئلة تصل إلى قدرات الإبداع بمعنى أنه لابد من وجود سؤالين أو ثلاثة للطالب المبدعين وبالتالي فإنه يمكن التمييز بين الطالب الذي يقرأ أيضاً من خارج كتابه والطالب المهمل، أي أن الأسئلة المؤتمتة تعالج مسألة الفروق الفردية بين الطلاب.

وأكد أن الهدف هو إيصال طالب متعلم في الجامعة وليس فقط ناجحاً في الثانوية، وأضاف: ما نشاهده من العلامات المرتفعة في الثانوية العامة يدل على أنه لا يوجد فروق فردية بين التلاميذ وفشل العديد منهم يدل على أنه لا نوصل طالباً متعلماً من الثانوية إلى الجامعة وهذه إشكالية كبيرة، ضارباً مثلاً أن هناك العديد من الطلاب حصلوا على علامات مرتفعة في الثانوية ودخلوا إلى السنة التحضيرية ولكنهم لم ينجحوا في هذه السنة والسبب لأنه غير متعلم بل هو نجح فقط.

وحول التسرب المدرسي بين المارديني أن هذه الظاهرة بدأت تخف عاماً بعد عام، مشيراً إلى أن الحرب على سورية وكذلك الحالة الاقتصادية أثرت في رفع حالات

> ظاهرة التسرب تخف عاماً بعد عام

التسرب في المدارس، لافتاً إلى أن الوزارة عملت على وضع مناهج جديدة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من التلاميذ ويتم الانتهاء من حالة التسرب، مؤكداً الجهود الكبيرة التي يتم بذلها في هذا الصدد إضافة إلى التعاون مع المنظمات للقضاء على حالات التسرب المدرسي.

وكشف ماردينى أنه يتم مناقشة موضوع استقطاب العشرة الأوائل من كل اختصاص في الجامعات إلى وزارة التربية من دون مسابقة، مشيراً إلى أن الموضوع قيد الدراسة وهذا الموضوع يحتاج إلى وقت لإقراره باعتبار أن هذا الموضوع يحتاج إلى مرسوم.

وفيما يتعلق بتحديد تصنيف المدارس الخاصة بين المارديني أن هذا الإجراء هو لضبط الأقساط ضمن حدود تصنيف تضعه الوزارة حسب قواعد اعتمادية.

وأكد المارديني أن الذين يسجلون في المدارس الخاصة برغبتهم، وهذا يعود إلى حرية الأهالي في الذهاب إلى المدارس الخاصة وبالتالي هذا عقد بين الأهالي وهذه المدارس والعقد هو شريعة المتعاقدين وهذا من حيث المبدأ.

ولفت إلى أن هناك فرقاً كبيراً بين المدارس الخاصة والجامعات الخاصة، موضحاً في الثانية يدفع الطالب حق العلامة في الاختصاص الذي لم يستطع الدخول إليه في الجامعات الحكومية ومن هذا المنطلق فإن وزارة التعليم العالي قادرة على أن تضبط العملية في هذه الجامعات بطريقة «جيدة»، على حين في المدارس الخاصة يتم تسجيل التلميذ فيها بالاتفاق ما بين الأهالي وإدارة المدرسة.

وأضاف: إن المهم لدى الوزارة العملية التعليمية وليس العملية الفندقية، وبالتالي فإن الوزارة قادرة على تصنيف المدارس الخاصة وتحديد أسعارها وفقاً لهذا التصنيف، وبعد ذلك فإن الأهالي لهم الخيار في تسجيل ابنهم في أي مدرسة وذلك حسب التصنيف الذي تم وضعه.

وبين المارديني أن هناك حدوداً لاعتمادية التصنيف والاعتمادية لها علاقة بمساحة الصف وعدد المقاعد وعدد التلاميذ في كل شعبة، بمعنى أن هذه الاعتمادية سوف تلتزم فيها كل مدرسة، وفي المقابل يتم تحديد الأقساط وفقاً لهذه الاعتمادية التي التزمت فيها كل مدرسة.

فلاحون في القنيطرة: هل يعقل أن يعاقب المرء على زيادة إنتاجه وحرمانه من مستلزمات الإنتاج المدعومة؟

مطالبات بوضع الخطة الزراعية بالكشف الحسي وليس من وراء المكاتب

| القنيطرة- خالد خالد

طالب العديد من فلاحي القنيطرة بإقرار خطة الزراعات الصيفية على الواقع وليس حسب الترخيص الزراعي المعتمد من وزارة الزراعة، مشددين على أن تكون الخطة الزراعية الموضوعة ميدانية وبالكشف الحسي ولا توضع من خلف المكاتب لأن هذه الخطة ستدمر حياة آلاف الفلاحين الذين يتحملون نتيجة أخطاء «مكتبية».

وتساءل الفلاحون: هل يعقل أن يعاقب المرء على زيادة إنتاجه، وحرمانه من مستلزمات الإنتاج بالسعر المدعوم، علماً أن زيادة الإنتاج يفترض بها أن تدعم الاقتصاد الوطني!

وطالب رئيس الرابطة الفلاحية بالقنيطرة خالد محيرس بتوسيع خطة الزراعات الصيفية، وتحديد المساحات الفعلية المزروعة من الوحدات الإرشادية ومن خلال الكشف الحسي، منوهاً بإدخال زراعات جديدة ومنها السمسم التي تحقق إنتاجية جيدة وأرباحاً مجزية للفلاحين.

من جهته بيّن رئيس مكتب الشؤون الزراعية في اتحاد فلاحي القنيطرة عبد الحكيم الجناطي أنه تم إلزام الجمعيات الفلاحية بالترخيص الزراعي لخطة الزراعات الصيفية، منوهاً بأنه وعلى أرض الواقع لوحظ أن أغلبية الجمعيات الفلاحية خطتها للزراعات الصيفية أكبر بكثير من الترخيص وبأضعاف مضاعفة، فعلى سبيل المثال جمعية زبيدة الفلاحية خطتها الزراعية الصيفية حسب الترخيص الزراعي ١٦٠ دونماً في حين على أرض الواقع أكثر من ٥٠٠ دونم وبالتالي فإن الفلاح سيتكبد أعباء مالية كبيرة بتأمين مستلزمات الإنتاج من سماد ومحروقات من السوق السوداء وهذا الأمر سينعكس سلباً على المنتج والفلاح والمستهلك.

وطالب الجناطي بعدم إلزام الجمعيات الفلاحية بالقنيطرة بالتراخيص الزراعية واستثنائها من ذلك نظراً لخصوصيتها ولأسباب عديدة منها طبيعة الأراضي في المحافظة «حيازات صغيرة ومتناثرة وأغلبية الأراضي صخرية ووعرة»، إضافة إلى التغيرات المناخية مؤخراً، وتدني جودة المحصول الشتوي وغرق القسم الأكبر من المحاصيل الزراعية بسبب تربة الأراضي في القنيطرة، مؤكداً أن كثيراً من الفلاحين استبدلوا المحاصيل الشتوية بأخرى صيفية وذلك من أجل تحسين الوضع المعيشي لهم ولفت إلى ضرورة تحسين الواقع المعيشي عن طريق زيادة الرواتب والأجور بشكل متلاحق حيث تقلل الفارق بين الدخل والإنفاق لذوي الدخل المحدود في كل القطاعات.

وأكد أن كل تلك المطالب تم طرحها عبر «الوطن» لأكثر من مرة، كما تم طرحها في المؤتمرات العمالية كلها لمرات متتالية حيث بات من الضروري العمل والسعي لتحقيقها ضمن الواقع الحالي للحفاظ على عمالنا ضمن مؤسساتنا ولضمان استمرار عجلة الإنتاج ضمن قطاعات الإنتاج على ساحة القطر كلها.